

حرق البشر

ممارسات القوات النظامية السورية
والميليشيات المسلحة الموالية لها

شباط (فبراير) 2015



Syrian Network For Human Rights

الشبكة السورية لحقوق الإنسان



المركز الأورو متوسطي
لحقوق الإنسان

استخدمت القوات الحكومية السورية (قوات الجيش والأمن والميليشيات المحلية والأجنبية المقاتلة إلى جانب النظام) سياسة حرق البشر وهم أحياء حتى الموت، إضافة إلى حرق الجثث لأشخاص بعد إعدامهم، بشكل كبير، منذ بدء الأحداث في الأراضي السورية في العام 2011، وصعدت من عمليات الحرق بشكل كبير خلال العام 2012، وتواصلت هذه الأحداث على مدار الأعوام اللاحقة.

ولم تأخذ عمليات حرق البشر أحياءً على يد النظام السوري بُعداً إعلامياً كبيراً، لأن القوات الحكومية الرسمية تُنكر أنها تقوم بتلك الجرائم، بينما تتبناها مواقع إلكترونية محلية عدة موالية للقوات الحكومية، بل تتفاخر بها، كما لم تقم القوات الحكومية بتصوير تلك الجرائم على شكل فيلم استعراضي، بل تم تصوير تلك الجثث بكاميرات متواضعة من قبل ذوي الضحايا، أو عبر النشطاء المحليين، وتم نشر تلك الصور ومقاطع الفيديو بطريقة اعتيادية في المواقع المختلفة، أو تم إرسالها لنا عبر البريد الإلكتروني، ولذا، كان عمل فريقنا في رصد هذه الأحداث ومتابعتها مضمناً، للوصول إلى نتائج دقيقة وذات مصداقية.

وقد أخذت جريمة مقتل الطيار الأردني «الكساسبة» حرقاً على يد تنظيم الدولة الإسلامية بُعداً عالمياً، ولقيت تغطية واسعة من وسائل الإعلام، وحُقِّ لها ذلك في المقابل، لم يكن هناك صدى يذكر لعمليات الإحراق المؤلمة التي اقترفها النظام السوري والقوات التابعة له بحق مئات المواطنين السوريين، سواء وهم أحياء، أو بعد قتلهم من خلال حرق جثثهم، وهو ما يهدف هذا التقرير إلى إلقاء الضوء عليه وصولاً إلى تفعيله عالمياً للعمل على محاسبة الجناة ووقف إفلات قادة النظام السوري من العقاب.

إن تركيز المجتمع الدولي على جرائم تنظيم داعش المتشدد، وإغفاله بشكل شبه تام ما يقابلها من قبل القوات الحكومية والميليشيات المحلية والأجنبية الموالية لها، يشكل ذخيرة تغذي تنظيم داعش بالرجال والأموال، حيث ينطلق في ذلك من تأكيد مظلوميته.

أولاً: الإعدام حرقاً:

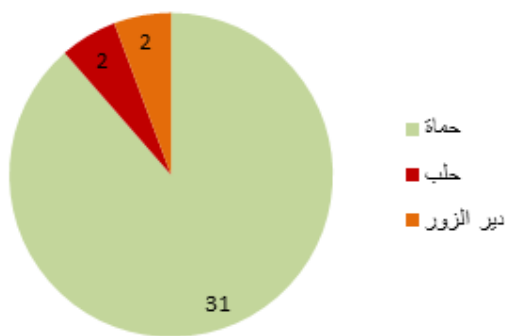
بحسب ما تمكّننا من جمعه من توثيقات، قامت القوات الحكومية (قوات الجيش والأمن والقوات المسلحة التابعة لهما)، منذ بداية الأحداث في الأراضي السورية في آذار (مارس) 2011 وحتى تاريخ إصدار هذا التقرير، بقتل 82 شخصاً على الأقل حرقاً، أي عن طريق حرقهم وهم أحياء بما أدّى إلى موتهم، منهم 47 مدنياً - بينهم 18 طفلاً، و 7 نساء - إضافة إلى 35 آخرين من أفراد المعارضة المسلحة، وتتوفر قائمة بأسماء هؤلاء الأشخاص جميعاً، ومكان وتاريخ ارتكاب الجريمة ومختلف التفاصيل الأخرى.

وتُظهر الإحصاءات أن استخدام القوات الحكومية لطريقة القتل حرقاً أو حرق الجثث بعد القتل هي سياسة ممنهجة اتبعتها القوات النظامية في المدن السورية المختلفة وعلى امتداد السنوات الأربع الماضية، وقد توافقت هذه السياسة مع الكثير من المجازر، ونالت محافظة «حمّاة» النصيب الأكبر من عدد المقتولين حرقاً، حيث قتل فيها النظام السوري 38 شخصاً عن طريق الحرق، منهم 7 مدنيين، بينهم طفل، و 31 شخصاً من مسلحي المعارضة.

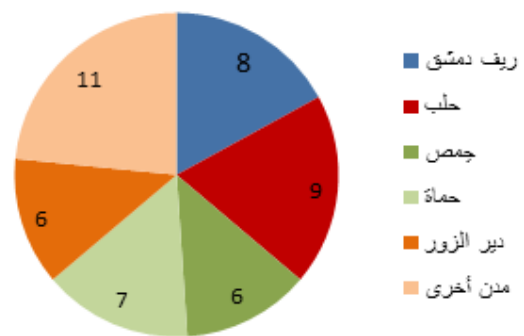
وتتوزع عمليات إعدام الأشخاص حرقاً على يد أفراد النظام والقوات التابعة له في المحافظات السورية كالتالي:

1. حمّاة: 38 شخصاً، من ضمنهم 7 مدنيين، بينهم طفل، و 31 من أفراد المعارضة المسلحة.
2. حلب: 11 شخصاً، من ضمنهم 9 مدنيين، بينهم 6 أطفال و 3 نساء، أغلبهم من منطقة «السفيرة» بريف حلب، و 2 من أفراد المعارضة المسلحة.
3. دير الزور: 8 أشخاص، منهم 6 مدنيين و 2 من أفراد المعارضة المسلحة.
4. ريف دمشق: 8 أشخاص، كلهم مدنيون، بينهم 4 أطفال وامرأة.
5. حمص: 6 أشخاص، كلهم مدنيون، بينهم أربعة من عائلة واحدة، ومن بينهم سيدة حامل.
6. طرطوس (البيضا): 5 أشخاص، كلهم مدنيون، وهم 4 أطفال وامرأة.
7. اللاذقية: 4 أشخاص، كلهم مدنيون، وهم 3 أطفال وسيدة.
8. درعا: شخصان مدنيان.

مسلحون أعدموا حرقاً



مدنيون أعدموا حرقاً



أبرز حالات إعدام الأشخاص حرقاً:

- في يوم السبت 28 كانون الثاني (يناير) 2012، قتلت ميليشيات الموالية للنظام 4 أشخاص من عائلة واحدة، هم 3 أطفال وسيدة، بعد إحراقهم داخل منزلهم في منطقة سوق الذهب (اللاذقية).
- في يوم الإثنين 3 أيلول (سبتمبر) 2012، حاصرت القوات الحكومية أحد المنازل في حي «الفراية» بمدينة حماة، كان بداخل المنزل مجموعة من مسلّحي المعارضة، فقامت القوات الحكومية بإشعال النار عليهم وهم في داخل المنزل، ما أدى إلى مقتل 27 منهم.
- في يوم الأربعاء 19 أيلول (سبتمبر) 2012، اقتحمت القوات الحكومية حي «مشاع الأربعين» في حماة، وذلك بعد أن قصفته بالدبابات والأسلحة الثقيلة، تلا ذلك عمليات اعتقال لعدد من شباب الحي، ثم قامت القوات بجمعهم في أحد المنازل، وإشعال النار بالمنزل وإحراقهم جميعاً. سجلت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» مقتل 9 أشخاص حرقاً في هذه الحادثة، من ضمنهم 5 مدنيين، بينهم طفل يدعى «حمزة كنان»، حيث قامت القوات الحكومية بقطع أطرافه الأربعة ثم إلقائه حياً في النار، إضافة إلى مقتل 4 من مقاتلي المعارضة المسلحة¹.
- في يوم الأربعاء 24 أيلول (سبتمبر) 2012، قامت القوات الحكومية بإعدام «فادي خلف» في «ناحية السبينة» بريف دمشق حرقاً.
- وفي نهاية شهر أيلول (سبتمبر) 2012، قتلت مجموعات مسلحة تابعة للقوات الحكومية 3 أشخاص بعد رميهم في النار في أحد أفران حي الجورة (دير الزور). وقال عدد من الشهود لفريقنا التوثيقي إن ميليشيات محلية مؤيدة للحكومة قامت يومها باقتياد 3 أشخاص إلى فرن في حي «الجورة»، ووضعتهم أحياء داخل الفرن، وقد تم اكتشاف الجثث بعد أيام عدة، ووجد الأهالي بالقرب منها غُلب وقود فارغة.
- وفي يوم الجمعة 21 تموز (يوليو) 2013، اقتحمت ميليشيات محلية وما يُسمى «جيش الدفاع الوطني» قرية البيضا (طرطوس)، وتوجهت مباشرة إلى منزل المواطن «أسامة فتوح»، فأعدموه مباشرة، ثم قاموا بحرق زوجته وأطفالها عبر إشعال النار في المنزل وهم بداخله.

1. مقطع فيديو بثه نشطاء على «اليوتيوب» يُصوّر عدداً من الجثث لأشخاص أُعدموا حرقاً في حي مشاع الأربعين (حماة). للاطلاع،

<http://youtu.be/-rUmL9aCWoA>

<http://youtu.be/NLvjy7brCzs>

(صور مؤلمة).

ثانياً: حرق الجثث:

قامت القوات الحكومية بعمليات واسعة جرى فيها إحراق للجثث بعد قتل أو ذبح أصحابها، وذلك فيما يبدو إما زيادة في التنشفي والانتقام، أو لردع وإرهاب المجتمع المحلي، أو من أجل إخفاء معالم الجثث والضحايا وبالتالي إخفاء الجريمة. وحصلت بعض حالات الحرق لنساء بعد أن مورست بحقن عمليات اعتداء جنسي.

وتمكن فريقنا من توثيق ما لا يقل عن (773) جثة تعرضت للحرق بعد أن تم قتل أصحابها، من بينهم (146) امرأة و (69) طفلاً (قاربة 28% من الضحايا)، إضافة إلى (22) شخصاً ماتوا بسبب التعذيب ثم أحرقت جثثهم، وتتوفر قائمة بأسماء هؤلاء الأشخاص جميعاً، ومختلف التفاصيل الأخرى المتعلقة بالحادثة.

وقد لوحظ أن عمليات حرق الجثث كانت تتم إما في صورة الحالات الفردية، أو أنها، كما بدا في العديد من الحالات، كانت تتم بشكل جماعي وعلى خلفيات انتقامية ذات طابع طائفي، حيث ترافق الكثير من عمليات حرق الجثث مع المجازر التي تحمل صبغة طائفية والتي تم ارتكابها من قبل ميليشيات محلية وأجنبية بالتنسيق والتعاون مع القوات الحكومية، حيث وثقت طواقمنا (44) مجزرة على الأقل تحمل طابعاً طائفيًا، وحملت هذه المجازر بشكل خاص عمليات تعذيب وتنكيل للضحايا والتنشفي من الجثث بطريقة سادية وحشية، وكُتبت عبارات انتقام طائفية، والتقطت بعض الصور والفيديوهات التي تحمل عبارات تطهير طائفي.

ومن أبرز حالات حرق الجثث بعد جرائم القتل في المجازر الجماعية:

- مجزرة دير بعلبة: والتي استمرت لمدة أسبوع في المدة بين يوم الإثنين 2 نيسان (أبريل) 2012 ويوم الإثنين 9 نيسان (أبريل) 2012، حيث اقتحمت القوات الحكومية مدعومة بعناصر من ميليشيات شيعية محلية تقطن مناطق مجاورة حي «دير بعلبة»، وارتكبوا مجازر مروعة في الحي، تضمنت اقتحام المنازل، وعمليات إعدام ميداني بحق السكان، واغتصاب للنساء، تبع ذلك عمليات تشويه ثم حرق لأغلب الجثث، ودفنها بمقابر سطحية جماعية².

- مجزرة «آبل» في ريف حمص: والتي حصلت يوم الإثنين 25 آذار (مارس) 2013، حيث قامت القوات الحكومية أثناء انسحابها من قرية «آبل» بعد الاشتباك مع أفراد من المعارضة المسلحة باعتقال عائلتين على أطراف المدينة وقامت بقتلهم ثم حرق جثثهم. وقد سجّلت طواقمنا في هذه الحادثة مقتل 14 شخصاً مدنيًا، بينهم 6 نساء، و4 أطفال، ولوحظت على الجثث آثار الحرق³.

2. كانت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» قد أصدرت تقرير منفرداً ومدعوماً بالأدلة والصور والفيديو حول هذه المجزرة، ووثق وقوع 200 قتيل، بينهم 21 طفلاً، و20 سيدة.

3. كان بعض النشاط قد بث مقطع فيديو على «اليوتيوب» يعرض بعض الجثث المحترقة بعد ارتكاب هذه المجزرة. للاطلاع:

- <http://youtu.be/Qx1K3jsOUz8>

(الصور مؤلمة).

- مجزرة قرية «المزرعة» في ريف حلب: حصلت يوم السبت 21 حزيران (يونيو) 2013، حيث قتلت القوات الحكومية السورية مدعومة بميليشيات يعتقد أنها تابعة لـ «حزب الله اللبناني» عشرات الأشخاص من أهالي قرية المزرعة الصغيرة، بينهم نساء وأطفال، ثم قاموا برمي قسم من الجثث في بئر القرية، وأحرقوا القسم الآخر.

- مجزرة «النبك»: والتي استمرت في المدة من يوم الأربعاء 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2013، حتى يوم الجمعة 27 كانون الأول (ديسمبر) 2013، حيث اقتحمت القوات الحكومية برفقة ميليشيات شيعية أجنبية مدينة النبك، وارتكبت مجازر عدة بحق مئات المدنيين. وقد سجّلنا العديد من عمليات إحراق الجثث، وتمكن الأهالي من تصوير 14 جثة عليها آثار الحرق بعد عملية الإعدام، وذلك خلف إحدى محطات الوقود في المنطقة⁴.

أما حالات حرق الجثث بعد عمليات الإعدام الميداني، فمن أبرزها:

- يوم السبت 11 شباط (فبراير) 2012، وُجدت جثة المعلمة «كفى حمادي الهواس» (36 عاماً)، قرب مسجد عثمان بن عفان في دير الزور، وهي محترقة. و«الهواس» هي مدرّسة لغة إنجليزية في دير الزور، كان قد جرى اختطافها من قبل القوات الحكومية، وقتلها، ثم أُحرق جثمانها.

- وفي يوم الإثنين 7 أيار (مايو) 2012، أهدمت القوات الحكومية 3 أشخاص من عائلة «شيخ السوق» في حي القصور بجمص، بينهم طفل وسيدة، رمياً بالرصاص، ثم قامت بعد ذلك بحرق جثثهم. وقد عثر الأهالي على الجثث وعليها آثار الحرق في منتصف شهر أيار (مايو) 2012، أي بعد عدة أيام من حدوث الإعدام.

- وفي يوم الخميس 26 تموز (يوليو) 2012، أهدمت القوات الحكومية على إعدام مختار حي «العسالي» في دمشق ذبحاً بالسكاكين، ثم أحرقت جثته.

4. صور حرق الجثث في مجزرة النبك بريف دمشق (الصور مؤلمة): الصورة

1. <https://docs.google.com/file/d/0B9dF5VO4iR18WHZYdFdWSDg0VXM/edit?pli=1>

2. <https://docs.google.com/file/d/0B9dF5VO4iR18V25hcENuV2tLdTA/edit?pli=1>

3. <https://docs.google.com/file/d/0B9dF5VO4iR18STNSeGINVIBeAVk/edit?pli=1>

4. <https://docs.google.com/file/d/0B9dF5VO4iR18ZnV5ODhJTWh4RjQ/edit?pli=1>

ثالثاً: البعد القانوني لجريمة قتل الأشخاص حرقاً أو إحراق جثثهم:

تتسم عمليات الإعدام حرقاً بوحشية كبيرة، وهي تمثل «جريمة ضد الإنسانية» بموجب ميثاق روما، حيث أنها تعد من «الأفعال اللاإنسانية التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم»، وهي تعد أيضاً من صور جرائم «القتل العمد». كما إن حالات الحرق التي تنطوي على بعد طائفي تمثل «اضطهاداً لجماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية». وهذه الجرائم آفة الذكر تعد كلها «جرائم ضد الإنسانية»، ورد النص عليه في المادة 7(1) من ميثاق روما الأساسي الناظم للمحكمة الجنائية الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، تمثل جريمة إعدام الأشخاص حرقاً «استعمالاً للعنف ضد الحياة والأشخاص وتشويهاً ومعاملة قاسية»، كما أنها تعد «اعتداءً على كرامة الشخص»، وتمثل «تنفيذاً للإعدام دون وجود حكم سابق صادر عن محكمة مشكلة تشكيلاً نظامياً»، وهذه كلها تجعل من هذه الجريمة «جريمة حرب» بموجب المادة 8(2)(ج) من ميثاق روما الأساسي نفسه.

وهي بكل تأكيد، إضافة لما سبق، تمثل مخالفة للحق في الحياة، المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، وهو الحق الذي لا يجوز تعطيله في أي حال من الأحوال، بما في ذلك حالات الطوارئ الاستثنائية.



الاستنتاجات والتوصيات:

1. من الواضح أن القوات الحكومية السورية والمليشيات الموالية لها تقوم بالقتل حرقاً، أو حرق الجثث بعد القتل، بشكل منهجي ومتّبع في المدن السورية المختلفة وعلى امتداد السنوات الأربعة الماضية، وقد توافقت هذه السياسة مع الكثير من المجازر التي اتسمت بالطابع الطائفي.
2. إن تركيز المجتمع الدولي على جرائم تنظيم داعش المتشدد، وإغفاله بشكل شبه تام مايقابلها من قبل القوات الحكومية والمليشيات الشيعية الأجنبية الموالية لها، يشكل ذخيرة تغذي تنظيم داعش بالرجال والأموال، حيث ينطلق في ذلك من تأكيد مظلوميته. وهذا ماقام به مجلس الأمن تماماً عبر قراره 2170 الصادر بتاريخ 15 آب/2014 حيث لم يرد على ذكر التنظيمات المتطرفة الطائفية.
3. يجب على مجلس الأمن أن يحارب التطرف والإرهاب الذي تمارسه الأطراف المختلفة، والعمل على الاضطلاع بدوره لإنهاء النزاع الدائر في الأراضي السورية منذ سنوات، والذي أصبح مهددا للأمن والسلم الدوليين بشكل كبير، وإحالة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية.
4. على مجلس الأمن ضمان مساءلة مرتكبي الجرائم المذكورة بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
5. على مجلس الأمن أن يضمن تعاون سوريا الكامل مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة بتنسيق دخولها إلى المناطق الخاضعة تحت سيطرتها حيث وقعت الجرائم.



Syrian Network For Human Rights

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

Syrian Network
for Human Rights
London - United Kingdom



info@sn4hr.org



www.sn4hr.org



Euro-Mid Observer
FOR HUMAN RIGHTS

المرصد الأوروبي المتوسطي لحقوق الإنسان

Maison des Associations Rue
des Savoises 15 CH-1205
Genève
جنيف – سويسرا



info@euromid.org



www.Euromid.org